

بريتش بتروليوم تضع عُمان على خارطة صناعة الغاز العالمية

استراتيجية استباقية لتجاوز تحديات السوق بزيادة الإنتاج وتحقيق عوائد مستدامة

تعززت طموحات سلطنة عُمان في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال بعد الإعلان عن استكمال المرحلة التالية من أحد أكبر الحقول بالبلاط تمهيدا لزيادة الإنتاج. ويقول محللون إن الخطوة ستدعم استراتيجية البلاد الخليجي في هذا المضمار ليكون في غضون سنوات من بين أهم اللاعبين في السوق.

مسقط - أعلنت شركة بريتش بتروليوم (بي بي) جرة تفاؤل لسلطنة عمان بعد أن وسعت رهاناتها على آفاق إنتاج الغاز في البلد الخليجي من حقل خزان.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى رئيس وحدة بي بي في عُمان، يوسف بن محمد العجيلي قوله إن "إنتاج الغاز في حقل خزان، المعروف باسم غزير، سيضيف 500 مليون قدم مكعبة بنهاية العام الجاري".

وأوضح العجيلي أن إنتاج الغاز من مشروع خزان للغاز يصل حاليا إلى مليار قدم مكعبة وسيترفع إلى 1.5 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا.

وأشار إلى أن شركة النفط البريطانية العملاقة تقوم حاليا بإنتاج حوالي 35 ألف برميل من المكثفات يوميا، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المعدل عند بدء الإنتاج بشكل كلي من مشروع غزير.

وقال العجيلي إن "تشييد المنشآت في موقع المشروع يسير بوتيرة سريعة، حيث تم حتى الآن حفر 126 بئرا من أصل 300 بئر مزمع حفرها".

وبلغت الاستثمارات في المشروع حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 9.3 مليار دولار من أصل تقديرات إجمالية للاستثمارات في منطقة المشروع تبلغ 16 مليار دولار.

وتعد الشركة البريطانية، التي تعمل في قطاع المنبع في عمان منذ 2007، شريكا رئيسيا في المشروع بحصة تبلغ 60 في المئة، بينما تملك شركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج الحصة المتبقية.

واتفق الطرفان قبل عامين على تمديد اتفاقات الترخيص لتمهيد الطريق نحو تطوير المرحلة الثانية من حقل خزان للغاز وزيادة الإنتاج بنحو 50 في المئة.

ووفق البيانات الرسمية، فإن السلطنة تنتج حاليا نحو أربعة مليارات قدم مكعبة من الغاز يوميا من جميع



تلبية حاجيات الغاز

بمنطقة بريك الكبرى في الرقة 6 البرية الواقعة شمال البلاد من خلال حصتين تبلغان 25 و75 في المئة على التوالي.



يوسف بن محمد العجيلي
سيرتفع إنتاج حقل خزان 1.5 مليار قدم مكعبة يوميا

ويتوقع أن يكون الإنتاج المبدئي نحو نصف مليار قدم مكعبة يوميا وقد يرتفع إلى مليار قدم مكعبة يوميا. وستستغل توصيل حصتها من الغاز كلقيم لإقامة مركز إقليمي في عمان لتموين السفن بالغاز.

وأبرمت الشركة العمانية العالمية للمناجزة في مايو 2018 اتفاقية بيع الغاز لمدة عشر سنوات مع شركة بتروليوم انغلا النفطية المملوكة لحكومة بنغلاديش.

وتزامن ذلك مع توقيع وزارة النفط والغاز العمانية على ثلاث مذكرات تفاهم مع شركات نفطية عالمية، هي شل البريطانية الهولندية وتوتال الفرنسية وأوكسيدنتال الأمريكية لتطوير مشروعات الطاقة والنفط في السلطنة.

وتتولى شل استكشاف الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال بالشراكة مع صندوق الاحتياطي العام العماني وشركة إنترتك القابضة الكويتية. كما تطور توتال بالشراكة مع شل بصفتها مشغلين اكتشافات غاز طبيعي

إنه "من المتوقع تعافي الطلب العالمي على الغاز بشكل تدريجي في العامين المقبلين، لكن هذا لا يعني أنه سيعود سريعا إلى الوضع المعتاد".

وأضاف "سيكون لأزمة كورونا أثر دائم على تطورات السوق مستقبلا حيث تثبط معدلات النمو وتعزز الضبابية، وستكون غالبية الزيادة في الطلب بعد 2021 في آسيا وفي مقدمتها الصين والهند حيث تطبق سياسة دعم قوية".

ولدى الحكومة العمانية خطة كانت قد اعتمدها قبل سنوات قليلة تضمنت عدة شركات يقول محللون إنها ستتمدد لفتح الباب أمام تسويق الغاز إلى عدة أسواق، وهو ما سيجعلها تحقق عوائد ترقدها خزينة الدولة بشكل مستدام.

الحقول التي تديرها الشركة العمانية للغاز. ومن المتوقع أن تزيد إنتاج الغاز تدريجيا خلال السنوات القليلة المقبلة.

وكانت مسقط قد أعلنت قبل ثلاث سنوات عن اكتشاف مخزون كبير من الغاز شمال البلاد باحتياطات تقدر بنحو أربعة تريليونات قدم مكعبة، إضافة إلى نحو 112 مليون برميل من المكثفات.

ورغم أن صناعة الغاز لم تسلم من تأثيرات كورونا إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى معدلات غير مسبوقة، لكن الأوضاع قد تتغير مع مرور الوقت وقد تستفيد مسقط من مشاريعها في هذا المضمار على المدى الطويل.

وقال فلاح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي

موانئ دبي تتجاهل الأزمات بمد جسور الصفقات

جاهزية لتحمل تداعيات الوباء وتحويلها إلى فرصة لاقتناص الاستثمارات

56500 شخص. وكانت حققت العام الماضي ارتفاعا في أرباحها الصافية نسبتته 4.6 في المئة لتصبح 1.33 مليار دولار.

وتعاملت موانئ دبي العالمية العام الماضي مع 71.2 مليون حاوية، ما يجعلها من بين أكبر خمس شركات بهذا المجال في العالم. وتعامل ميناء جبل علي في دبي مع 14.1 مليون حاوية وذلك في تراجع قدره 5.6 في المئة إلا أنه لا يزال من بين الموانئ العشرة الكبرى على مستوى العالم.

وحسب بن سليم، "لم تغادر بسبب الأزمة أي شركة من أصل 8 آلاف موجودة في المنطقة الحرة لجبل علي" التي ساهمت العام الماضي بـ23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

وحققت مجموعة دبي العالمية قفزة في الإيرادات والأرباح خلال العام الماضي، بفضل استراتيجية التوسع التي اتبعتها لتعزيم محفظة أعمالها.

وأعلنت المجموعة أن عائداتها ارتفعت بنسبة 36.1 في المئة، كما نمت أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة تقدر بحوالي 17.7 في المئة.

وكشفت النتائج أن زيادة العائدات جاءت بدعم من عمليات الاستحواذ، ومن ضمنها شركتا بي أند أو فيرير البريطانية وتوباز للطاقة والملاحة الإماراتية ومحطة بويرتو سنترال وبويرتو ليركين التشغيلية.

وموانئ دبي العالمية، أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وتضم محفظة أعمالها أكثر من 80 محطة برية وبحرية في 40 بلدا عبر قارات العالم الست.

الخدمات اللوجيستية عبر شبكة تضم مناطق اقتصادية ومجمعات صناعية وعمليات نقل داخلي.

وأوضح "حتى خلال هذه الأزمة، إذا وجدت شيئا مدرا للدخل ونعتقد بأنه استثمار سيعزز إيراداتنا ويحقق الربح" فإن المجموعة ستقدم على خطوة ما في هذا الصدد.

وذكر "نبحث عن استثمارات جاهزة لسر الإيرادات... نحن شركة أصبحت مصدرا للإيرادات للحكومة"، مؤكدا "في نهاية المطاف، علينا أن نجني المال بشكل فوري".



سلطان أحمد بن سليم
نسى إلى الاستحواذ على المزيد من الصفقات المدرة للإيرادات

ولم تعلن موانئ دبي العالمية عن أي تسريحات لموظفيها خلال الأزمة، واستتبع رئيسها التنفيذي القيام بخفض الرواتب على عكس الكثير من الشركات الكبرى في الخليج بما في ذلك طيران الإمارات التي أعلنت عن تسريح عدد من موظفيها وتخفيض الرواتب لعدة أشهر.

وفي فبراير الماضي، أعلنت المجموعة أنها ستعود بالكامل إلى ملكية إمارة دبي وتلغي إدراجها في بورصة ناسداك دبي، مشيرة إلى أن الطلب في السوق على العوائد والقسر الأم لا تتناسب مع استراتيجيتها الطويلة الأمد.

وتشغل المجموعة شبكة دولية مؤلفة من 123 وحدة عمل فيها قوة عاملة قدرها

التفاؤل، محذرا في المقابل من أن العالم يواجه احتمال الوقوع في مرحلة من الركود الطويل ما لم يتم اعتماد إجراءات تحفيزية".

وكانت منظمة التجارة العالمية أعلنت في أبريل الماضي توقعاتها بانخفاض التجارة العالمية بين 13 في المئة و32 في المئة في 2020، بينما يضر الوباء بالنشاط الاقتصادي التقليدي.

أكد بن سليم أن التجارة التي تقوم بها مجموعة عبر 82 من الموانئ التابعة لها والمحطات والمراكز اللوجيستية، تراجعت بنسبة 4 في المئة في الربع الأول.

وتابع "لكن هذا قد يكون مضللا"، موضحا أن الحركة التجارية في هذه الفترة تشمل الطلبات التي تم وضعها قبل الأزمة.

وتساءل "من الآن حتى الأشهر الأربعة القادمة، ستكون هذه القضية الرئيسية.. فماذا سيحدث؟ علينا أن نرى ولكننا نتحضر للأسوأ".

ولكن على الرغم من هذه التوقعات القاتمة، أكد بن سليم أن "موانئ دبي العالمية لم تطلب أي مساعدة مالية من حكومة دبي، وأنها ستقوم بجمع الديون من السوق لتمويل خطط توسعها حال احتاجت إلى ذلك".

وتعد المجموعة والشركات التابعة لها مصدرا هاما لل نقد بالنسبة إلى اقتصاد الإمارة التي تملك أحد أكثر الاقتصادات تنوعا في منطقة الخليج.

وفي السنوات الأخيرة، قامت موانئ دبي العالمية بسلسلة من عمليات الاستحواذ في إطار استراتيجية جعلتها تصبح الشركة الرائدة عالميا في تقديم

ويقول بن سليم إن "جائحة كوفيد -19 تسببت في خسائر كبيرة للتجارة العالمية، مشيرا إلى أن تأخيرها تجاوز الأزمة المالية العالمية في 2007 - 2008، ومشبها الوضع الحالي بالدمار الذي لحق بالعالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وأوضح أنه "في ذلك الوقت كان الاقتصاد العالمي منهارا بسبب دمار المصانع والمدن والبنية التحتية الخاصة بقطاع النقل، بينما هرب الناس من المدن للنجاة بحياتهم".

وأضاف "اليوم، المصانع سليمة ولكن لا أحد يستطيع العمل. والشوارع خالية وأمنة ولكن لا أحد يخرج. والأسواق مليئة بكافة أنواع البضائع ولكن لا أحد يشتري".

وأشار إلى أن "التوقعات بالعودة إلى المستويات السابقة كانت مفرطة في

تجاهلت مجموعة موانئ دبي العالمية شلل الحركة التجارية العالمية جراء جائحة كورونا بتركيزها على تحويل تداعيات الإغلاق إلى فرصة استثمارية للاستحواذ على صفقات جديدة لضخ الإيرادات، ما يعزز خطط المجموعة في التركز إقليميا ضمن أكبر القنوات التجارية ودعم تنافسيتها وموقعها العالمي.

دبي - ركزت مجموعة موانئ دبي العالمية انظارها على اقتناص فرص الاستثمار وضخ الإيرادات بالاستحواذ على صفقات جديدة تعزز ربحيتها رغم جسامته التحديات التي فرضتها جائحة كورونا من خلال تراجع قياسي في حركة التجارة العالمية.

وتقر الشركة التي تعود ملكيتها إلى حكومة دبي بأنها مقبلة على الأسوأ حيث يقول رئيس مجلس إدارة موانئ دبي العالمية إن "المجموعة العملاقة تتحضر للأسوأ"، متوقعا أن "تزداد عواقب تفشي فيروس كورونا المستجد في الأشهر المقبلة بينما تعاني التجارة العالمية من أكبر أزماتها منذ الحرب العالمية الثانية".

وتجاهلت الشركة الأزمة بإقبالها على الاستحواذ على الفرص الاستثمارية لتنمية شراكاتها التي أصبحت تمتد إلى مختلف أنحاء العالم.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية للرئيس التنفيذي سلطان أحمد بن سليم قوله إن "المجموعة التي تدير محطات بحرية وموانئ في 54 دولة، تسعى رغم ذلك إلى المزيد من عمليات الاستحواذ المدرة للإيرادات".

وأقدمت المجموعة في السنوات الأخيرة على عمليات شراء واستحواذ أنفقت فيها مليارات الدولارات



نظرة مستقبلية نافذة